

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة و جباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم:

مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبتان: ميرة حدة

قندوز هناء

تحت عنوان

**دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل
الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية
-دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة-**

لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا ومقررا
مناقشا

جامعة محمد بوضياف
جامعة محمد بوضياف
جامعة محمد بوضياف

بيصار عبد الحكيم

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تشكرات

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا البحث الذي عسى أن يمثل فائدة لغيرنا ولا يسعنا

أن نشكره على توفيقه لنا ونذكر أهل الفضل علينا بعد الله ووالدينا على كل جميل وحسن صنيع

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل (19).

والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد عليه الصلاة والسلام القائل " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له "

وعلى هذا النحو نتقدم بشكرنا وعرفاننا لأستاذنا الفاضل

الأستاذ: بيصار عبد الحكيم

لقبوله الإشراف على هذا البحث رغم انشغاله الكثير وعلى ما قدمه لنا من توجيهات قيمة

كما نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى موظفي مديرية الضرائب بالمسيلة الذين كانوا عوناً لنا في إتمام هذا البحث شكراً لكل من علمنا حرفاً إلى كل من بلغوا الرسالة وأدوا الأمانة بحق

كما نشكر كل من ساعدنا على انجازه من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن
رضاهما برضى الرحمان وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق ووالدتي حفظها الله
وأطال في عمرها إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل
والصبر والمثابرة- والدي حفظه الله وأطال في عمره

إلى من هم بحق أهل الوفاء ومنبع الإخاء وأحلى هدية منها الله لي وأغلى
ما أملك في الوجود " إخوتي وأخواتي "

إلى روح أخي الطاهرة التي لم تغادرنا يوما " مروان " رحمه الله

إلى جميع أساتذتي الأفاضل ومعلمي طيلة مشواري الدراسي

إلى زميلتي في العمل وطيلة المسار الجامعي جزاها الله خيرا على كل
جميل

إلى كل الأصدقاء والأحبة ومن جمعني القدر بهم في الحياة كل واحد
باسمه

إلى كل من علمني حرفا و أهداني نصحا..

إلى كل من سقط من قلبي سهوا

هنا

إهداء

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه
إلى الذين خصهم الرحمن بالذكر في القران و جعل برهما طريق للفوز
بالجنان إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها التي أرضعتني الحب و
علمتني الصبر أُمي الغالية.....

إلى الذي علمني أن الحياة جهاد و أن لا مكان للاستسلام في الحياة رغم
المرض أبي الغالي.....

إلى من حملوني على اكف الراحة و ساندوني دائما وأخص بالذكر أختي
صبرينة ... رانيا ... سهيلة

إلى إخوتي عادل ... محمد ... هارون

إلى الذين ولدتهم الأيام و المواقف صديقاتي و أحبابي الذين عرفتني بهم
الدراسة هاجر، زهرة، بشرى، آية، عبير، هناء و كل صديقة لي شكرا لوجودكم

إلى كل من علمني حرفا و أهداني نصحا

شكرا للجميع

حـدّة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

-	تشكرات
-	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول و الأشكال و الملاحق
أ-د	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية الإدارة الجبائية
07	المطلب الأول: تعريف الإدارة الجبائية وأهميتها
08	المطلب الثاني: مهام الإدارة الجبائية
09	المطلب الثالث: حقوق الإدارة الجبائية
12	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي
12	المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي
13	المطلب الثاني: قواعد التحصيل الضريبي
16	المطلب الثالث: طرق و ضمانات التحصيل الضريبي
19	المبحث الثالث: الإطار النظري للرقابة الجبائية
19	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها
21	المطلب الثاني: أسباب الرقابة الجبائية
22	المطلب الثالث: مبادئ الرقابة الجبائية
24	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي	
26	تمهيد
27	المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية المسيلة
27	المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب
28	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب مهامه

34	المبحث الثاني: تحليل نتائج التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية المطبقة في مديرية الضرائب
34	المطلب الأول: الرقابة الجبائية المطبقة في مديرية الضرائب
40	المطلب الثاني: فعالية الرقابة الجبائية من طرف الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي
41	خلاصة الفصل الثاني
42	الخاتمة العامة
46	قائمة المراجع
51	قائمة الملاحق
////	الملخص

فهرس الجداول والأشكال والملحق

فهرس الحداول:

الصفحة	عنوان الحداول	الرقم
35	الفوترة	01
36	المقبوضات	02
36	دراسة الاستهلاك	03
36	تصحیح الوضعية الجبائية	04
37	الرسم على النشاط المهني TAP	05
37	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	06
38	دراسة الرسم على القيمة المضافة T VA	07
38	الرسم على المبيعات	08
39	نتائج التحقیق	09
40	الإحصائيات لمدة أربع سنوات	10

فهرس الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب	28

فهرس الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
52	التبليغ للتحقيق المحاسبي	01
55	إحصائيات التحقيق المحاسبي	02
56	اشعارات التحقيقات و التبليغات	03

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تسعى الإدارة الجبائية جاهدة إلى نشر كافة القوانين الضريبية و جعلها في متناول الجميع بالأخص المكلفين بالضريبة، بما في ذلك التعليمات و القوانين الخاصة بالتحصيل الضريبي ، و نظرا لارتفاع نسب الغش و التهرب الضريبي للمكلفين واستغلال الثغرات لكل من النظام الجبائي الجزائري من جهة وقانون الإجراءات الجبائية و الضرائب من جهة أخرى، ما استدعى ضرورة العمل على إقامة نظام رقابة جبائية يقدم على إدارته مجموعة من المصالح التابعة للمديرية العامة للضرائب تعمل على مراقبة التصريحات التي يقدمها المكلفون و التحقق من مدى مصداقيتها و تطابقها مع الواقع، وذلك بهدف تحسين و رفع نسبة التحصيل الضريبي، و رغم التطورات التي عرفتتها الجبائية في السنوات الأخيرة إلا أن عملية الرقابة لازالت تحتاج إلى جهود أكثر من قبل الإدارة الجبائية للقضاء على مختلف المعوقات و الصعوبات التي تقف في وجه التصدي لظاهرتي الغش و التهرب الضريبي ، و هذا ما تسعى الإدارة الجبائية لتحقيقه من خلال اعتمادها لعدة مشاريع في مجال الرقابة الجبائية .

1. الاشكالية:

من خلال ما سبق وبهدف معرفة الدور الذي تلعبه الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية، كانت إشكالية الدراسة الرئيسية على النحو التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر؟

ويندرج ضمن هذه الاشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي ؟
- ✓ ماهي أشكال الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب ؟
- ✓ ماهو دور الإدارة الجبائية في مجال الرقابة الجبائية ؟
- ✓ ماهي اقتراحات و مشاريع تطوير دور الإدارة الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر؟

2. فرضيات البحث:

بعد إيضاح المشكلة وطرح التساؤلات كان لابد من تقديم الفرضيات التي ستكون منطلقا للدراسة كما يلي:

- ✓ تستعمل الرقابة الجبائية مختلف أدواتها وأجهزتها لمحاربة التهرب الضريبي وتنمية التحصيل.

✓ تفعيل الرقابة الجبائية لا يتوقف على السياسة الجبائية المتبعة فقط بل على مدى فعالية ونشاط

مصالح الإدارة الجبائية.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة في التخصص في المجال الجبائي و الميل للبحث في مثل هذه المواضيع
- ✓ محاولة التعرف على أهم مكونات الرقابة الجبائية و قدرتها على المساهمة في تفعيل عملية التحصيل

الضريبي

4. أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوع من بين أهم الموضوعات التي تشغل الإدارة المحلية في الجزائر و هو موضوع دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية ، الأمر الذي يساهم في التنمية المحلية في الجزائر و في تطوير النظام الضريبي و تحقيق أهدافه.

5. أهداف البحث:

- ✓ تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر من خلال التطرق لإطارها التنظيمي و القانوني .
- ✓ تسليط الضوء على طرق وأساليب التحصيل الضريبي في الجزائر .
- ✓ محاولة التعرف على أهم مكونات الرقابة الجبائية و قدرتها على المساهمة في تفعيل عملية التحصيل

الضريبي

6. المنهج المتبع:

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات المصاغة اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك باستعراض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإدارة الجبائية، الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، ثم القيام بالدراسة التطبيقية للبحث المتمثلة في دراسة حالة للمديرية الولائية للضرائب باعتمادنا عملا المنهج التحليلي.

7. تقسيمات البحث:

لقد تم تقسيم خطة الدراسة إلى فصلين نظري وتطبيقي

❖ في الفصل النظري تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الإدارة الجبائية وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي وفي المبحث الثالث تم تناول الإطار النظري للرقابة الجبائية.

❖ أما في الفصل التطبيقي تم دراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية المسيلة, حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى التعريف بمديرية الضرائب لولاية المسيلة, وفي المبحث الثاني إلى تحليل نتائج التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية المطبقة في مديرية الضرائب.

8. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تقاطعت مع هذه الدراسة لعل أهمها:

- نبيلة ساعد, الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي, دراسة حالة بمفتشية الضرائب, الأخرية, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية, جامعة آكلي محند أولحاج, البويرة(2014_2015), وقد تمحورت إشكالية البحث كالتالي "إلى أي حد يمكن أن تساهم الرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي في الجزائر؟".

وقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

- التحقيقات التي تتم على مستوى المفتشية هي أول خطوة وأكثر نجاعة وبعدها ترسل إلى مديرية الضرائب الولائية.
- تعتبر الرقابة على الوثائق أكبر مردودية نظرا لسهولة تطبيقها.
- يسمح نظام الإعلام الآلي بتحسين الرقابة الجبائية وتواصل المعلومات بالدقة والسرعة المناسبة. وقد اقترحت الطالبة أنه لا بد من وضع نظم رقابية فعالة على مستوى الإدارة الضريبية, تمكن من اكتشاف مختلف المخالفات, وإقرار عقوبات صارمة كل من يثبت عليهم غش أو تهرب ضريبيين, وكذلك تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بجباية مختلف الضرائب, بما يسهل عمل أعوان الإدارة الضريبية من جهة ويجنب المكلفين مختلف العراقيل الإدارية من جهة أخرى.
- سليمان عتير, دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2012, وقد عالج الباحث الإشكالية التالية: "ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟", وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها:
 - بتعدد وتزايد الجهات التي يهملها أمر المؤسسة الاقتصادية زاد عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية مثل المستثمرين, الموظفين, المقرضين, الموردين, الزبائن والمصالح الجبائية.

- تعتمد المصالح الجبائية في تحديد وحساب مختلف الضرائب والرسوم الواجب تسديدها من قبل المكلفين وخاصة التابعين للنظام الحقيقي, على عناصر ومعطيات يتم استخراجها من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تصريحاتهم, وللتأكد من مدى صحة المعلومات المحاسبية يتم التحقق فيها لمعرفة مدى جودتها, عن طريق الرقابة الجبائية.

9. صعوبات البحث:

- الوقت الذي يعتبر من القيود التي حالت بيننا وبين جمع المعلومات الخاصة بالبحث وبين الدراسة بالإضافة إلى مجال الجبائية مجال واسع لا محدود.
- قلة الكتب والمراجع والدراسات في مجال الرقابة الجبائية.

10. خطة البحث:

لوصول إلى دراسة علمية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا إلى فصلين سبقتهما مقدمة عامة. الفصل الأول تم التطرق فيه إلى مختلف الجوانب النظرية, حيث بدوره قسم إلى ثلاث مباحث تناولت ماهية الإدارة الجبائية, مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي والإطار النظري للإدارة الجبائية. أما الفصل الثاني يتعلق بالدراسة التطبيقية للبحث والتي كانت بالمديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة والتي تم فيها دراسة حالة تطبيقية لإثراء عملية البحث, والكي بدوره قسمناه إلى المبحثين, المبحث الأول خصص لتقديم مديرية الضرائب بولاية المسيلة والمبحث الثاني تحليل نتائج التحصيل الضريبي و الرقابة الجبائية المطبقة في مديرية الضرائب.

الفصل الأول الإطار النظري

تمهيد:

تعتبر الرقابة الجبائية إحدى الأدوات الفعالة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة، وكذا تطبيق القوانين الجبائية بهدف تنمية التحصيل الضريبي وتنظيم وتوجيه المكلفين بالضريبة، والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات بهدف تصحيحها وتقويمها , ولتبسيط أكثر للمفاهيم حاولنا التطرق في هذا الفصل إلى:

- ماهية الإدارة الجبائية
- مفاهيم حول التحصيل الضريبي
- الإطار النظري للرقابة الجبائية

المبحث الأول: ماهية الإدارة الجبائية

منح القانون الإدارة الجبائية حقوقا وصلاحيات من شأنها أن تسمح لهذه الأخيرة بعملية التحصيل الضريبي باعتبارها المكلف بتطبيق التشريع الضريبي و التحقق من سلامة ذلك التطبيق وبالتالي تحسين جودة الإدارة الجبائية ورفع كفاءتها واقتراح التعديلات والتشريعات الجبائية قصد تحسين كفاءة النظام الجبائي , وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تعريف الإدارة الجبائية وأهميتها

أولا: تعريف الإدارة الجبائية

لقد تم إعطاء العديد من التعاريف للإدارة الجبائية نذكر منها:

التعريف الأول: الإدارة الجبائية هي الإدارة التي تختص بتنفيذ القوانين الجبائية والتحقق من سلامة تطبيقها، حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، واقتراح التعديلات والتشريعات الجبائية التي ترقى بالنظام إلى درجات من الإتقان وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه¹.

التعريف الثاني: الإدارة الجبائية هي الهيئة أو المنظمة العامة المختصة بحساب واقتطاع وتحصيل أنصبة مالية من عند المكلفين من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في سبيل تغطية النفقات العامة للدولة، وتقديم خدمة للسياسة الوطنية الحكيمة².

التعريف الثالث: الإدارة الجبائية هي إحدى طرفي العلاقة الجبائية وتقع على عاتقها كسب ثقة المكلف بأن تعامله باحترام لتحسين العلاقة التي تربط بينهما، إذ يمكن لها اقتراح التعديلات والتشريعات التي تراها مناسبة بحكم تواصلها المباشر مع المكلف، وتعتبر جزء لا يتجزأ من الإدارة العامة، إذ تشكل مزيجا من العناصر الإدارية والمالية والقانونية وتكمن أمثلية النظام في إسناده على أسس ودعائم من القواعد المالية والقانونية، وتعتبر أيضا الكفاءة من حيث آليات تحقيق العدالة، لذا كان لزاما التطلع لإيجاد إدارة جبائية ذات كفاءة عالية لمع حدوث أي اختلال مابين وظائف الإدارة وإمكاناتها، فمستوى كفاءة الإدارة الجبائية كثيرا ما يكون هو الفيصل في إمكانية تحقيق

¹ حامد عبد المجيد دراز، نظم الضريبة، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، ص93.

² محفوظ مربي، تنظيم وصلاحيات الإدارة الجبائية في ظل إصلاحات الجيل الثالث للإدارة الجبائية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون عام، فرع إدارة مالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1، 2016\2017، ص19.

أهداف السياسة الجبائية من عدمها، لذلك فإنه يجب أن يراعى عند تقسيم النظام الجبائي اختيار تلك الأنواع من الضرائب التي يمكن للجهاز الضريبي إدارتها بكفاءة عالية¹.

ثانياً: أهمية الإدارة الجبائية

للإدارة الجبائية أهمية بالغة، حيث أن الدوائر الضريبية تكون على تواصل شبه دائم مع كل فرد من أفراد الدولة سواء كان طبيعياً أو معنوياً مقيماً أو غير مقيم، وتكمن أهميتها أيضاً في:

- ✓ أنها الإدارة التي تعتمد عليها الدولة في تطبيق إحدى أهم السياسات المالية للدولة.
- ✓ اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية، وذلك من واقع تواصلها المباشر مع المواطن، وهذا بدوره يؤدي إلى الرقي بالنظام الضريبي في الدولة.
- ✓ أنها الإدارة التي تركز عليها الدولة في تطبيق إحدى أهم السياسات المالية للدولة، ذلك أن إيرادات الضرائب هي بند مهم من بنود موازنة الدولة.
- ✓ تعتبر مزيجاً من العناصر الإدارية والمالية والقانونية².

المطلب الثاني: مهام الإدارة الجبائية

تتلخص مهام الإدارة الجبائية في جملة وظائف إدارية رئيسية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، ويرد تفصيلها كالآتي:

1. **التخطيط:** وينطلق في تحليل معطيات الأوضاع السائدة واتخاذها بما ستكون عليه الأوضاع مستقبلاً، ويتجلى من ذلك رسم الأحداث التي ينبغي العمل على تحقيقها غاية في تحسين الأداء دافع الكفاءة.
 2. **التنظيم:** وتبرز معاملة بتشكيل الهيكل التنظيمي، وتحديد واختيار الموظفين ذوي الكفاءة والقدرة وتقسيم المهام وتحديد الصلاحيات للقيام بالوظائف الموكلة لهم وأدائها على أكمل وجه.
- ومن المهام التنظيمية أيضاً نجد:

- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها.
- تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.

¹ المالك عيشاوي وآخرون، إمكانية تطبيق نظام جباية الضرائب الالكترونية باستخدام بطاقة القياس المتوازن، دراسة ميدانية لمديرية الضرائب ولاية أدرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص جباية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2014\2015، ص22.

² حسام فايز أحمد عبد الغفور، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص28.

- إعداد برامج التدخل لدى الذين يمولون الضريبة وتتابع تنفيذها وتقوم نتائجها.
- دراسة الاعتراضات وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها.
- 3. **التوجيه:** ويتضمن إعداد النماذج المتعلقة بالعمليات الجبائية وإصدار القرارات والتعليمات المتعلقة بها وإرسالها لموظفي الإدارة وترغيبهم للعمل بها والإشراف على تنفيذها قصد ضمان تضافر الجهود وتوحيد التعامل بين فروع الإدارة حرصا على تحقيق الأهداف المرجوة¹, وكذلك تسيير المستخدمين التابعين لها وتوظيف وتعيين المستخدمين اللذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.
- 4. **الرقابة:** وتتضمن فحص ما حققته الإدارة من الإنجازات، وتحديد المشاكل والصعوبات التي واجهتها وحالت دون التنفيذ الكامل للخطط المسطرة مسبقا², ومن مهام الرقابة أيضا:
 - الرقابة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إذا اقتضى الأمر.
 - الرقابة القبلية أو المسبقة في مجال تسيير قباض الضرائب وتصنيفها.
 - متابعة قباض الضرائب وتحمل مسؤولياتهم.

المطلب الثالث: حقوق الإدارة الجبائية

تتمتع الإدارة الجبائية بمجموعة من الحقوق يمكن إجمالها في ما يلي:

1. **حق الإدارة في الرقابة:** أي لها الحق في التحقيق في المحاسبة ومعاينة الدفاتر المحاسبية، بالإضافة إلى التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية، والذي يسمى التحقيق المصوب سنة 2008. ويعتبر حق الرقابة من إهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وصدق المعلومات المقدمة في تصريحات المكلفين بالضريبة ويتم ذلك من خلال ما يلي:
 - طلب المعلومات حول أي نقطة غير واضحة في التصريحات المكتتبه من خلال توجيه استبيان في شكل مجموعة من الأسئلة ترسل إلى المكلف, وفي حالة عدم الرد يمكن للإدارة الجبائية تعميق البحث وطلب التوضيحات.
 - طلب التوضيحات حول نقطة معينة من التصريح العام عند الشك في عدم تجانس التصريحات لسنة معينة والسنوات السابقة لها.

¹ عبد المجيد رجاشته, تقييم الإصلاح الجبائي, مذكرة قدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, تخصص تسيير المؤسسات, شعبة علوم اقتصادية,

كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف1, 2018-2019, ص 75.

² المالك عيشاوي وآخرون, مرجع سابق, ص 23.

كما حول المشرع الجبائي للإدارة الجبائية حقوقا تمكنها من ممارسة عملية الرقابة الجبائية, وعدم إتباع هذه الإجراءات يؤدي إلى بطلان إجراءات ونتائج هذه العملية.

2. **الحق في الاطلاع:** نصت المادة (45) من قانون الإجراءات الجبائية على أنه يسمح حق الاطلاع

لأعوان الإدارة الجبائية قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات¹.

وبذلك يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يمارسوا هذا الحق على كل المؤسسات والهيئات المماثلة و يجب الإشارة إلى أن حق الاطلاع لايمكن ممارسته إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لديهم رتبة مراقب على الأقل².

وتراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة, كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءً على طلبها الدفاتر و الوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها.

3. **الحق في التحقيق:** يسمح إجراء التحقيق لأعوان الضرائب المعنيين بالأمر بالتدخل بصفة مفاجئة لدى

المدنيين بالرسم على القيمة المضافة وكذا العاملين لحسابهم³.

وتنص المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية على " لايمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاضي يفوضه هذا الأخير".

يجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل, مؤسسا وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرز لها المعاينة وتبين على وجه الخصوص ما يأتي:

- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي بالمعاينة.
- عنوان الأماكن التي ستم معاينتها.
- العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود طرق تدليسية, والتي يتم البحث عن دليل لها.
- أسماء الأعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبهم وصفاتهم.

¹ المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية، ص23

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة, وزارة المالية, المديرية العامة للضرائب 2015م المادة 309) محدثة إلى غاية قانون المالية (2009).

³ محمد قاسمي, فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصرة الإدارة الجبائية, حالة الجزائر خلال الفترة(2006_2016), جامعة البليدة2, ص213.

تتم المعاينة وحجز الوثائق والأملاك التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسية، تحت سلطة القاضي ورقابته¹.

4. حق الاستدراك: أقره المشرع الجبائي كحق من حقوق الإدارة الجبائية بموجب نص المادة (39) من قانون الإجراءات الجبائية، والتي حددت الأجل الذي يتقادم فيه عمل الإدارة الجبائية بأربع سنوات². كما تنص المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على "يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوعية الضريبة أو في مكان فرضها. بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول، وذلك إلى غاية انتهاء السنة الثانية التي تلي السنة التي يصدر فيها القاضي بالإعفاء من الضريبة الأول"³.

¹ المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية، ص 17.
² سميحة معيش، آليات تفعيل التحصيل الضريبي لتحسين الإيرادات الضريبية دراسة حالة قباضة الضرائب - وعوac المدني - بالمسيلة للفترة 2012-2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماستر الأكاديمي، تخصص مالية وجباية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016/2017، ص 13.
³ المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 150.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي

يعتبر التحصيل الضريبي من أهم إجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية حيث أن إجراءات التحصيل تتم وفقا لتشريعات وضوابط من ينظمها القانون .

المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي

تعددت تعاريف التحصيل الضريبي إلا أنها تصب في معنى واحد منها :

يمثل التحصيل الجبائي مجموعة العمليات و الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية و الضريبة المطبقة في هذا الإطار¹.

- هو مجموعة العمليات الإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية إلى تسديد ما بذمتهم من ديون بمقتضى القوانين والتنظيمات المعمول بها, ويهدف ضمان حق الدولة في استيفاء الضريبة اتخذ المشرع الضريبي جملة من الإجراءات القصد منها حث الأفراد وإجبارهم على تسديد ما يستحق عليهم من ديون ضريبة في مواعيدها المحددة².
 - هو مجموع العمليات التي تهدف إلى نقل مبلغ الضريبة من المكلف بالضريبة إلى خزينة الدولة واستيفائها لحقها, فإن مرحلة التحصيل تعتبر فيها الضريبة قد وصلت إلى آخر مراحلها, ³ أي بعد تقدير الوعاء وضبطها.
 - ويمكن تعريفه بأنه: مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين و الأنظمة الضريبية موضع التنفيذ و بالتالي إيصال حاصلات الضرائب في خزينة الدولة.
 - ويعرف أيضا بأنه: مجموعة العمليات التي تستهدف نقل ذمة الخزينة العمومية من اجل استيفاء حقها ، و يرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشئة لها و السلطة المتخصصة بتحصيلها و طرق التحصيل و مواعيده و ضماناته و يتم الدفع نقدا أو عن طريق البنك أو حوالة بريدية.
- من خلال هذه التعريفات يمكننا التوصل إلى **تعريف شامل للتحصيل الضريبي** بأنه: مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف بها إلى ملكية الخزينة العمومية طبقا للقاعدة القانونية المشأة لها.

¹علي زغدود, المالية العامة, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2006, ص23.

²مبروكة حجار, أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة حالة مؤسسة حمادي لصناعة أكياس التغليف, مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف_ المسيلة, 2006/2005, ص20.

³ شعباني لطفى, جباية المؤسسة, ص37.

ومن ذلك فالتحصيل الضريبي هو العملية التي تقوم بإبراء ذمة المكلفين بالضريبة اتجاه الخزينة العمومية¹.

المطلب الثاني: قواعد التحصيل الضريبي

نعني بقواعد التحصيل الضريبي تلك القواعد القانونية التي حددها المشرع الجبائي لتحصيل وجباية الضريبة والتي يمكن تلخيصها في الفعل المولد للضريبة، الملاءمة في التحصيل، والاقتصاد في نفقات التحصيل.²

أولاً: الفعل المولد للضريبة :

الفعل المولد للضريبة تحدده نصوص التشريع الجبائي، و يعنى المناسبة و السلوك الموجب والمؤدي إلى تحصيل حق الضريبة من طرف مصالح الإدارة الجبائية على حساب المكلف بالضريبة. و يحدد التشريع الجبائي مجموعة من القواعد التي تخص كل حالة ، على كل مكلف إذا ما توفرت فيه شروط خضوعه للضريبة، إذن هذا الفعل المولد للضريبة يختلف باختلاف نوع و طبيعة الضريبة .

- فيما يخص الضرائب المباشرة، نجد أن الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب دخول القيم المنقولة ، مثلا الفعل المولد لهذه الضريبة يتمثل في توزيع إيراد القيم الخاضعة للضريبة أي وضعه تحت تصرف مستحقيه , أما فيما يخص الأرباح الصناعية و التجارية و الحرفية، فهو يتمثل في تحقق الربح في نهاية السنة المالية للمؤسسة أو الشركة , أما الأجور و المرتبات فان الفعل المولد للضريبة يتمثل في حصول الأجير على مرتبه أو أجرته, أما أرباح المهن الحرة فيعتبر انتهاء السنة الميلادية بتحقيق الأرباح هو الفعل المولد للضريبة .
- و فيما يتعلق بالضرائب الغير مباشرة، فيعتبر مرور السلعة للحدود الإقليمية للدولة هو الفعل المولد للضريبة بالنسبة للاستيراد أو التصدير، كما يعتبر إنتاج السلعة هو الفعل المولد للضريبة و انتقال السلعة من مرحلة إلى أخرى من مراحل إنتاجها وتداولها هو الفعل المولد للضريبة فيما يخص الرسوم على رقم العمال .
- يعتبر توثيق العقد الناقل للتصرف القانوني بنقل الملكية هو الفعل المولد للضريبة على انتقال الملكية فيما يخص رسوم التوثيق و التسجيل، و بالنسبة إلى ضريبة الطابع فان كتابة الوثائق أو المحررات المفروضة عليها الضريبة هو الفعل المولد لهذه الضريبة.

¹ خليل ياحي, محمود عبد الحفيظ, الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي دراسة حالة الرقابة الجبائية -ولاية المسيلة-, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي, تخصص محاسبة وجباية معقدة, قسم علوم المالية والمحاسبة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, سنة 2018/2017, ص24.

² داودي محمد, الادارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر, مذكرة نيل شهادة الماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير, جامعة تلمسان - الجزائر, 2005_2006, ص16.

- إن عملية تحديد الفعل المولد للضريبة، لها أهمية كبيرة في تحديد الشخصية القانونية للمكلف بالضريبة و بالتالي تحديد قيمة أو دين الضريبة التي في ذمته، كما يلعب دورا أساسيا في تحديد معدل الضريبة، و ما إذا كان قد طرأ عليه أي تغيير سواء كان زيادة أو نقصان بعد تحقق الفعل المولد للضريبة، إذ أن المكلف بالضريبة يلتزم بدفع الضريبة حسب معدلها وفقا لما هو قائم وقت تحقق الفعل المولد للضريبة بغض النظر عن صدور أي قانون جديد يقضي برفع المعدل أو بتخفيضه .
- و يجب إتباع هذه القاعدة حتى في حالة إلغاء الضريبة كليا أو جزئيا فيجب الاستمرار في تحصيل الضريبة بالنسبة للحالات التي تم فيها الفعل المولد لها قبل الإلغاء، إلا إذا نص القانون الجديد صراحة إلغاء الضريبة بلتر رجعي¹.

ثانيا : الملائمة في التحصيل الضريبي :

حتى يكون التحصيل الضريبي فعال و ناجح ، لا بد أن تتميز إجراءاته بالبساطة ، و مواعيده و أساليبه مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة ، حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفع الضريبة . " آدم سميث " في هذا الميدان يؤكد على ضرورة هذا المبدأ، فعلى الضريبة أن تكون محصلة في الأوقات والظروف و بالطرق الأكثر ملائمة للمكلف بدفعها.

إذا ففي هذا السياق يجب أن يكون التحصيل الضريبي في وقت مناسب يخدم كلا الطرفين، فلا يضر بالمكلف بالضريبة و لا يترتب عنه أضرار للخزينة العمومية . و لتحقيق ذلك يستدعى توفر بعض الشروط نذكر منها ما يلي :

- يجب أن يتصف النظام الجبائي بالشفافية، مما يسمح للمكلف بالضريبة بالتعرف على الضريبة التي هو مطالب بدفعها و تحديد قيمتها إذا لم يكن حسابها معقدا بالطبع.
- بالنسبة للضرائب غير المباشرة تتميز بانداماجها في سعر السلعة، لهذا يعتبر وقت الشراء أحسن الأوقات ملائمة للمكلف بالضريبة، بحيث يكون قادرا على الدفع لأنه سيختار وقت الشراء الذي يناسبه .
- أما بالنسبة للضرائب المباشرة لا بد من إتباع طريقة الدفع بالتقسيم على فترات تتلاءم مع فترات السيولة النقدية التي يتوفر عليها المكلف بالضريبة.

¹ أميرة جعيجع، السعدية حفيظي، دور التحقيق المحاسبي في زيادة التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة المسيلة، سنة 2019/2020، ص ص 60-63.

- يجب أن تنظر مصالح الإدارة الجبائية إلى المكلفين بالضريبة و خاصة منهم الذين يعانون من مشاكل مالية أو تمويلية باهتمام، و محاولة تسوية وضعيتهم في الآجال الممكنة دون الإضرار بنشاطهم العادي .
فيما يخص النظام الضريبي الجزائري و على مستوى الإدارة الجبائية الجزائرية، فنلاحظ أن هذا المبدأ في الملائمة في التحصيل الضريبي يبقى محترما نسبيا، ف إذا نظرنا إلى الضرائب على المرتبات و الأجور فإنها تقتطع من المنبع أي من الأجر وقت دفع المرتب، أي عند نهاية كل شهر، فهو أفضل وقت بالنسبة للموظفين والإجراء، " الاقتطاع من المنبع " يعفيهم من إجراءات الدفع حيث تتكفل بذلك المؤسسة التي توظفهم .

أما إذا نظرنا إلى الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، فإن تلك الضريبة تدفع بالتقسيم كل ثلاثي مما يخفف من وقعها على خزينة المؤسسة أو الشركة¹.

ثالثا : الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي

تخفيض نفقات التحصيل الضريبي يبقى ضرورة ملحة و لازمة على الإدارة الجبائية، بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن، لأن أي زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلبا على التحصيل الضريبي وبالتالي إيرادات الخزينة العمومية، أو بتعبير آخر كلما قلت نفقات التحصيل الضريبي كلما كانت المر دودي الجبائية أحسن وأهم .

و على هذا الأساس يهدف مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي إلى زيادة ووفرة حصيلة الضرائب، إلا أن هذا المبدأ يبقى نسبيا و هذا يرجع إلى أن التنظيم التقني للضرائب يتطلب عدة عمليات و تقنيات جد معقدة في بعض الأحيان، إذا يشتمل على تحديد وعاء الضريبة ثم تصفية الضريبة لتتبعها بعد ذلك عملية التحصيل، بالإضافة إلى عملية المراقبة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى مصالح الإدارة الجبائية المختلفة .

كل هذا يتطلب وجود جهاز إداري معتبر، و توسع الجهاز الإداري سيؤدي و بدون شك إلى ارتفاع نفقات التجهيز على حد سواء، إذا هذا التوسع و ارتفاع النفقات يؤثر سلبا على المر دودي الجبائية و بالتالي على التحصيل الضريبي .
و لتجنب هذا الوضع يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

¹ أميرة جعيجع، السعدية حفيظي، مرجع سابق، ص 62-63.

- تعيين الموظفين في المصالح الجبائية يكون حسب الحاجة و ليس لاعتبارات أخرى، لأن أجور الموظفين تمثل نفقات تدفع من خزينة الدولة، كما يجب اختيار الموظفين الذين لهم كفاءة و مستوى عالي و علمي،
- استعمال التقنيات المتطورة مثل أجهزة الإعلام من أجل ربح و إتقان العمل.
- تطبيق الضرائب التي لا تتطلب نفقات كبيرة في فرضها تحصيلها، و تجنب فرض الضرائب التي تحتاج إلى نفقات متزايدة، و في هذا المجال نجد الضرائب على مجموع الدخل أحسن من الضرائب النوعية.
- حسن استعمال الوثائق الجبائية باعتبارها تقدم مجانا، فان تكلفتها تتحملها الإدارة الجبائية أي خزينة الدولة، بالنسبة للجزائر نلاحظ استعمال غير منضبط و غير عقلاني للوثائق و المطبوعات من قبل مستخدمي الإدارة الجبائية، و على سبيل المثال ف إن عملية إصدار وثائق مثل G50 (وهي عبارة عن وثيقة جبائية للتصريحات الضريبية إصدار سنة 1995) التي عوضت وثائق قديمة، قد كلفت خزينة الدولة تكاليف باهظة، ضف إلى ذلك وجود مخزون هام من الوثائق القديمة التي لم يعد لها أي استعمال¹.

المطلب الثالث : طرق و ضمانات التحصيل الضريبي

أولا : طرق التحصيل الضريبي

تعتمد الإدارة الجبائية على عدة طرق في عملية التحصيل الضريبي و تتمثل هذه الطرق فيما يلي :

1 التحصيل المباشر :

و ذلك بأن يقوم المكلف بالضريبة بدفع قيمتها إلى الجهات الضريبية طواعية و من تلقاء نفسه و هذا هو الأصل طالما أن المكلف يقوم بتقديم إقراراته إلى الإدارة الضريبية و التي بناء عليها يتم تحديد قيمة الضريبة ما لم يكن هناك تدليس و تضليل هذه الإقرارات².

2 التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة :

في سبيل تخفيف العبء الضريبي على المكلفين بالضريبة تلجأ الإدارة الضريبية إلى وضع تقنية الأقساط حيث تتيح أمام المكلف دفع قيمة الضريبة التي سوف تستحق في كل الأقساط قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية و في نهاية

¹ أدري عدنان، التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، صص 6-7.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 307.

السنة تجرى عملية المقاصة بين قيمة الأقساط و قيمة الضريبة المستحقة من خلال قسط التسوية، ما تجدر الإشارة إليه أن المشرع الجزائري قد اخذ بهذه التقنية في العديد من الضرائب المفروضة على غرار الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) و الضريبة على أرباح الشركات (IBS)..... الخ، هذه الطريقة تخفف من وقع الضريبة على المكلف و تجعل أداؤها سهلا و ميسورا كما أنها تضمن للخبزينة موارد مالية على مدار السنة¹.

3 التحصيل عن طريق الاقتطاع من المصدر :

تلجأ الإدارة الضريبية بصدد تحصيل الضريبة إلى طريقة الحجر من المنبع التي تتميز عن غيرها من طرق التحصيل من ناحية لجوء الإدارة الضريبية إلى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها الممول على الدخل الأمر الذي يؤدي إلى تزويد الدولة تابعا بالممول الحقيقي علاقة فيقوم بحجز الضريبة المستحقة و توريدها للخزينة العامة و تكون هذه العلاقة إما علاقة دين كما في حالة إيرادات القيم المنقولة (الصكوك المالية) , حيث تعتبر الشركة الموزعة لأرباح الأسهم بمثابة مدين و أن تكون علاقة تبعية كما في حالة استحقاق الأجور و المرتبات فتواجه الإدارة الضريبية بصدد هذه الطريقة شخصين مختلفين أولهما الممول الحقيقي الذي يقع عليه عبء الضريبة و ثانيهما المكلف بحماية الضريبة و توريدها للخزينة ولا يخفى ما تنطوي عليه هذه الطريقة من مميزات لكل من الإدارة الضريبية و الممولين ذلك لأنها تعد أكثر الطرق الجبائية ملائمة للخزينة لما تحققه من وفرة في الحصيلة و الحيلولة دون التهرب من أداء الضريبة علاوة على تزويدها بسيل متدفق من الموارد على مدار السنة، هذا في الوقت الذي يعاب على هذه الطريقة أنها تعتم في جبايتها على شخص ثالث غير الإدارة الضريبية قد لا يكون على علم تام بقوانين الضرائب و أحكامها، مما يؤدي إلى احتمال عدم توفيقه في تفسير هذه الأحكام و في تقدير قيمة الضريبة التي يتعين عليه استقطاعها و توريدها إلى الخزينة العامة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضياع بعض حقوق الخزينة العامة أو إلى استقطاع ضريبي يزيد على ما يجب أن يحمله الممول .

أما من ناحية الممول فلن هذه الطريقة تمكنه من تسلم دخله بعد استقطاع الضريبة المستحقة عليه الأمر الذي يقلل من فرض التهرب علاوة على تخفيف حدة حساسيته تجاه الضريبة و قد انتقد البعض هذه الطريقة على أساس أنها لا تمكن الممول من التعرف على حقيقة دخله².

¹ بوزيد حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007، ص 37.

² عادل بن التومي، مباركة وهاب، الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي دراسة ميدانية بمفتشية الضرائب الحمادية برج بوعريش، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2016/2017، ص 24-25.

ثانيا : ضمانات التحصيل الضريبي

- يتمتع القانون الضريبي بذاتية خاصة تميزه عن غيره من القوانين و التشريعات الأخرى و حتى يضمن تحصيل دين الضريبة تحصيلًا كاملاً غير منقوص و توريده إلى الخزانة العامة، وتضامن حصول الدولة على مستحقاتها من الضرائب فقد أحاط المشرع هذا الحق بعدة ضمانات و من أهم هذه الضمانات :
- ✓ تقرير حق امتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفى دين الضريبة قبل غيرها من الديون الأخرى ويكون للخزانة العامة حق التتبع للحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل
 - ✓ إحصاء قانون لإدارة الضرائب و ضمانات ورتب لها حقوق للوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة عن طريق الاطلاع على الوثائق و المستندات .
 - ✓ تعطي التشريعات الضريبية للإدارة الضريبية سلطات توقيع الحجز على أموال المدين بدين الضريبة، في حقها أن توقع الحجز التحفظي وكذلك الحجز التنفيذي، و كذلك فإن القوانين و التشريعات الضريبية تقرر عقوبات و جزاءات رادعة ضد كل مكلف يتخلف عن دفع الضريبة أو يتهرب منه .
 - ✓ تقرير "ادفع ثم استرد" و بذلك لا يترتب على تقديم الأموال معارضة أو تظلم "شكوى، طعن" في ربط الضريبة وقت دفعها، إذ يجب على المكلف أن يدفع الضريبة أولاً، وإذا أراد أن يطعن فلا يؤثر على التزامه بالدفع .

تعد كافة وسائل مكافحة التهرب الداخلي في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة¹.

¹د. هشام لينة، د. محمد الهادي ضيف الله، تقدير دالة التحصيل الضريبي والتنبؤ لقيمه المستقبلية حالة الجزائر للفترة 1990-2020، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2017، ص 54-55.

المبحث الثالث: الإطار النظري للرقابة الجبائية

يتميز النظام الجزائري بصفة أساسية بطابعه التصريحي حيث يمنح الحرية الكاملة للمكلف لكي يحدد مقدار الوعاء الضريبي, لذلك يفترض أن يكون المكلف بالضريبة نزيها عند تصريحه بالمعلومات الخاصة بمدخله ونفقاته وأن تكون له القدرة على تبرير تلك المعلومات عند مطالبته بذلك بحيث يبرز هنا دور الإدارة الجبائية التي تعمل على مراجعة تلك التصريحات والتأكد من مدى صحتها ومصداقيتها بالإستناد إلى مصادر خارجية ووفق خطوات منظمة, كل هذه الخطوات تعرف بالرقابة الجبائية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها

أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

هناك عدة تعاريف للرقابة الجبائية نذكر منها:

التعريف الأول: الرقابة الجبائية هي مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين بغية اكتشاف العمليات التدليسية والتي الهدف منها التهرب من دفع الضريبة الواجبة الدفع¹.

التعريف الثاني: أنها فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها, سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية².

التعريف الثالث: الرقابة الجبائية هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي كالتحقق من هذا المحتوى مع الإثبات كالتصريحات المقدمة³.

ثانياً: أهداف الرقابة الجبائية

— **الهدف القانوني:** ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة لذا وحرصاً على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية⁴.

¹ سليمان عتير, دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص محاسبة, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2011/2012, ص 82.

² بوعلام ولهي, نحو اطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة المالية (مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف, 20/21 أكتوبر 2009, ص 6.

³ نبيلة ساعد, الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي دراسة حالة مفتشية الضرائب في الأخصرية, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية, تخصص محاسبة وتدقيق, جامعة أكلي محند أو الحاج, البويرة, 2014/2015, ص 6.

⁴ سليمان عتير, مرجع سبق ذكره, ص 82.

- **الهدف المالي والاقتصادي:** حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب كالسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية¹.
- **الهدف الإداري:** تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها، وبالتالي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية كالأداء، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:
- ✓ تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها بما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات الصحيحة.
 - ✓ تحديد الانحرافات ككشف الأخطاء، وهذا يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإمام بأسبابها كتقييم الأثر المالي، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم ذلك.
 - ✓ تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي².
 - ✓ **الهدف الاجتماعي:** تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان منافسة نزيهة بين المتعاملين من خلال توسيع نطاق الرقابة الجبائية لتشمل جميع المتعاملين الاقتصاديين³.

¹ نبيلة ساعد، مرجع سبق ذكره، ص7.

² العياشي عجلان، ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر (مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 2120 أكتوبر)، ص3.

³ عبير وهي، تقييم نظام الرقابة الجبائية في الجزائر دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات للفترة 2014-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2019-2020، ص 10.

المطلب الثاني: أسباب الرقابة الجبائية

هناك عدة أسباب دعت إلى ضرورة إيجاد نظام رقابي يقوم بمراقبة تصريحات المكلفين والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومراقبة تنفيذ التشريعات الجبائية ونلخصها فيما يلي:

1. الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:

تعد الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبه وضمان صدقيتها، بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ العدالة أمام الضريبة¹. وبما أن الأنظمة الجبائية الحديثة أنظمة تصريحية تسمح للمكلف بالتصريح بمدخلهم تلقاء نفسه، وذلك من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومدخله للإدارة الجبائية باعتبارها أساس لتحديد الوعاء الضريبي، ويفترض أنها صحيحة ما لم يثبت العكس وتتأكد من ذلك وحدة الرقابة الجبائية لمراقبة هذه التصريحات ومطابقتها لما هو موجود في الحقيقة.

2. الرقابة الجبائية كوسيلة لمحاربة التهرب الضريبي

إن عملية مراقبة التصريحات يتم عنها نقص في الوعاء الضريبي أسباب ذلك قد يكون بغير قصد من المكلف، وهذه الأخيرة تسعى على أنها تهرب ضريبي من خلال اكتشاف التديس والتحايل على القانون، وأن ظاهرة التهرب الضريبي تنتج عنها التديس والتحايل على القانون وآثار وخيمة على المجتمع، مالي، اقتصادي، اجتماعي، سياسي، وعليه فإن محاربه تهربته تستلزم استعماله آلية الرقابة الجبائية كنظام للرد عنها أو الحد منها على الأقل². ويسعى بعض المكلفين بالضريبة على التهرب من دفعها عن طريق التحايل بشتى الطرق المختلفة، بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها دعت الضرورة إلى وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على أموال الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي.

¹ أسماء قلي، تفعيل الرقابة الجبائية والتجارية عن طريق الفرقة المشتركة دراسة حالة الفرقة المشتركة لولاية المسيلة خلال (2012-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة المسيلة، 2015/2014، ص 16.

² نجية زيلاب، فلة حميدي، دور الرقابة الجبائية في تحسين الإيرادات الضريبية دراسة حالة المركز الجوارى للضرائب بعين بسام، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2017/2018، ص 8.

3. الرقابة الجبائية كوسيلة لتدئة الخطر الجبائي:

تسمح الرقابة الجبائية بالكشف عن مناطق الخطر الجبائي، أين تكون المؤسسة قد ارتكبت أخطاء ومخالفات ذات طابع جبائي أو محاسبي، كما تسمح بالقيام بتشخيص جبائي للمؤسسة، من خلال معرفة وضعيتها الجبائية وتأثيرها على الوضعية المالية لها¹.

المطلب الثالث: مبادئ الرقابة الجبائية

1. إقامة نظام ضريبي محكم :

تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة و من بينها النظام الضريبي و لذلك فان تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي فعال و ذلك بتبسيط صيغة التشغيل الضريبي و تحقيق العدالة الضريبية و هذا ما يستوجب تحسين فعالية النظام الضريبي² من خلال مايلي :

أ- تبسيط و تحسين التشريع الضريبي :

يتحقق ذلك من خلال تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين بالضريبة فهمه إذ يجب أن تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة الأسلوب إضافة إلى إدراج مذكرات توضيحية للقوانين بلغة بسيطة وسهلة في تناول عامة المكلفين بالضريبة للتقليل من إحساسهم بتعقد التشريع الضريبي وإقناعهم به مما يؤدي بهم إلى الالتزام بواجباتهم الضريبة وعدم التهرب منها.

ب - تحقيق العدالة الضريبية:

تعتبر العدالة الضريبية من المبادئ الأساسية للضريبة والنظام الضريبي وتحدد من خلال التوزيع الأمثل للعبء الضريبي، وإعادة التوزيع العادل للمداخيل والثروات على أفراد المجتمع، ولذلك يصعب قياسها ويبقى تقديرها مرتبط بمدى تقبل واقتناع أفراد المجتمع بعدالة النظام الجبائي المطبق عليه وتسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الضريبية من خلال الرقابة الجبائية، حيث يتضمن المفهوم المعاصر للعدالة الضريبية فرعين:

- العدالة الأفقية ويقصد بها أن تتم معاملة المكلفين في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة ضريبية متساوية.

¹ أسماء قلي، مرجع سابق، ص16.

² بلال درار، بلال زكري، دور الرقابة الجبائية في محاربة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الولائية للضرائب المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وجبائية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص24.

- العدالة العمودية وتقتضي اختلاف المعاملة الضريبية للمكلفين الذين يحتلون مراكز مالية واجتماعية مختلفة.

2. إرساء الحس الجبائي لدى المكلف بالضريبة:

ويتم ذلك من خلال تقديم الإدارة الضريبية يد المساعدة للمكلفين والمؤسسات لتحديد الوعاء الخاضعة للجبائية ووضع تحت تصرفهم مطويات إعلانية تتضمن مستجدات وتغيرات التشريع الجبائي وشرح الإجراءات الجبائية كموافقت التصريح والدفع وكيفيات ملئ مختلف الوثائق وأساليب الطعن وطرق المنازعات والإضافات على الوثائق والمستندات اللازمة في إجراء التحقيق والمراقبة وذلك من خلال انتهاج جملة من السياسات الإعلامية والتي نوجز أهم عناصرها فيما يلي:

✓ إعلام المكلف بالضريبة.

✓ تحسين العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية¹.

3. ترقية الإدارة الجبائية:

إن التشريعات والإجراءات المتبعة في تحصيل الموارد العامة لا تتحقق بها الفعالية الحقيقية إن لم تكن الإدارة التنفيذية والمتمثلة في الإدارة الجبائية على مستوى مقبول من الكفاءة والفعالية والتنظيم، لذلك يرجع فقهاء مشكلة الغش الضريبي إلى عدم فعالية النظام الجبائي والذي يستلزم وجود هيكل إداري منظم وعصري بعيدا عن كل ملامح التخلف والإهمال ومن ثم لا بد من القيام بإصلاحات وتعديلات تؤدي إلى تحسين وترقية الجهاز الإداري ولكي يتحقق ذلك على أحسن وجه وجب تزويد الإدارة بكل الوسائل المادية والبشرية².

¹ مصطفى العثماني، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2008، ص 19.

² أميرة جميعح، السعدية حفيظي، مرجع سابق، ص 29.

خلاصة:

تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي حولت للإدارة الجبائية التأكد من صحة التصريحات المقدمة، كما تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية، والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة بهدف تصحيحها وتقويمها ولتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الرقابة الجبائية عمل المشرع على تنظيم سيرها وعملها بإسناد مهمة القيام بها إلى أجهزة مختصة في ذلك.

الفصل الثاني الإطار التطبيقي

تمهيد :

بعد التطرق إلى مختلف الجوانب لموضوعنا في الجانب النظري و ذلك من خلال الفصل السابق توجهنا إلى المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة، لإعطاء واقعية حول مجال الرقابة الجبائية في الجزائر عامة، وفي ولاية المسيلة خاصة بأكثر دقة و شمولية .

وهذا ما جسدناه في الجانب التطبيقي الذي من خلاله سوف نتطرق إلى عرض ما تناولناه في التربص الذي أجرينا.

و لتوضيح ذلك أكثر سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : تقديم مديرية الضرائب لولاية المسيلة

المبحث الثاني : تحليل نتائج التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية المطبقة في مديرية الضرائب

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية المسيلة

تعتبر المديرية الولائية للضرائب السلطة التنفيذية للدولة لممارسة سيادتها الجبائية، كما تقوم المديرية بتنفيذ مختلف السياسات الجبائية للدولة من خلال تحصيل الضرائب، وإحصاء المكلفين بالضريبة و إجراء عمليات الرقابة الجبائية للمكلفين المشكوك فيهم .

المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب

اولا :التعريف بالمديرية الولائية للضرائب:

تم انشاء مديرية الضرائب لولاية المسيلة في 10/01/1991 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في : 1991/02/23 المعدل و المتمم .

فهي ادارة عمومية تابعة لوزارة المالية المديرية العامة للضرائب و هي جزء لا يتجزأ من الهيكل العام للضرائب اذ هي القاعدة له و هي ادارة جبائية ذات طابع مالي و خدماتي

ثانيا : مهام المديرية الولائية للضرائب:

- تاسيس الضرائب و الرسوم بمختلف اشكالها .
- تحصيل الضرائب و الغرامات لصالح الخزينة العمومية .
- معالجة الشكاية الجبائية .
- الرقابة الجبائية و البحث عن المادة الخاضعة للضرائب .
- ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب و المركز الجوارية للضرائب .
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح و تحقيق الاهداف المحددة لها .
- تنظيم جمع العناصر اللازمة لاعداد التقديرات الجبائية .
- اصدار الجداول وقوائم المنتجات وشهادات الالغاء او التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب و مهامه .

أولاً: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم(01) : يمثل الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب.



المصدر: المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة

ثانيا: مهام المديرية

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائي: وتظم أربعة مكاتب:

أ. مكتب الجداول: ومن مهامه:

— المصادقة على الجداول التي تمت تصفيتها من الضرائب و الرسوم عن طريق مركز الإعلام الآلي

— إعداد نسخ ثانية من الإنذارات و تسليمها.

— تحضير العناصر الضرورية لإعداد الميزانيات الأولية للجماعات المحلية و بلاغها.

ب. مكتب الإحصائيات: ومن مهامه:

— جمع الحالات الإحصائية الدورية و إرسالها إلى المديرية الجهوية للضرائب المختصة بتثبيتها.

ج. مكتب التنظيم و التشطيب و العلاقات العامة: ومن مهامه :

— توزيع العمليات و المناشير و المذكرات الواردة للإدارة المركزية و المديرية الجهوية المتعلقة بتطبيق التشريع و التنظيم الجبائين.

— متابعة و مراقبة تنفيذ برنامج عمل المفتشيات فيما يخص الرقابة المعمقة للملفات الجبائية و الإحصاء الدوري للمكلفين بالضريبة و عمليات الرقابة الدورية.

— استقبال الجمهور و إعلامه و توجيهه عن طريق تقديم المعلومات الخاصة بالتشريع و التنظيم الجبائين.

د. مكتب التسجيل و الطابع: ومن مهامه:

— تقييم أعمال مفتشيات التسجيل و الطابع و تقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين مهام هذه المفتشيات .

— الإشراف على عمليات المراقبة المتعلقة بضريبة الطابع على العموم و كل الإعلانات .

— اقتراح كل التدابير التي من شأنها أن تساهم في الإجراءات الخاصة بالتسجيل و الطابع.

2. المديرية الفرعية للتحصيل: وتضم ثلاثة مكاتب و هي:

أ. مكتب مراقبة التحصيل: ومن مهامه :

— متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة وفحص وضعية المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية و اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم و التدابير الإلزامية للتنمية السريعة لأقساط الضريبة غير المحصلة .

— مراقبة حالة تصفية محاصيل الخزينة و السجل الخاص بترحيل المبالغ .

ب. مكتب مراقبة التسيير للبلديات و المؤسسات العمومية و المحلية: ومن مهامه:

— مراقبة الميزانيات الأولية و الإضافية و التراخيص المنضمة فتح الإعتمادات المخصصة للبلديات و المؤسسات العمومية و المحلية التي تتكفل بتسييرها ماليا .

— مراقبة تنفيذ العمليات المقررة في ميزانيات تلك البلديات و المؤسسات العمومية .

ج. مكتب التصفية: ومن مهامه:

— مراقبة عمليات التكفل بمستخلصات الأحكام القضائية و القرارات فيما يتعلق بالغرامات و العقوبات المالية.

— تلقي النتائج المتعلقة بالإحصائيات التي تعدها قباضات الضرائب و تقوم بتجميعها ماديا و تضمن إرسالها إلى الإدارة المركزية .

3. المديرية الفرعية للمنازعات:

تتكفل هذه المديرية بالمنازعات بين إدارة الضرائب والمكلفين بالضريبة لأن القوانين الجبائية كلها تنص على انه من بين حقوق المكلفين حق الطعن في الضرائب المفروضة، وهذه الطعون لا تقبل إلا بعد تقديم شكاية في إطار النظم أمام المدير الولائي للفصل فيها، وهذا ما يسمى بالطعن الإداري. في حين انه ليس له الحق في تقديم الطعن أمام العدالة إذا لم يقدمه أمام المدير الولائي ، و تتكون هذه المديرية من ثلاث مكاتب و هي :

أ. مكتب المنازعات القضائية و لجان الطعن: ومن مهامه:

— تلقي و دراسة الطعون المشكلة ضد قرارات المدير الولائي في مجال المنازعات و عرضها على لجنة المنازعات المختصة .

— الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن الاحتجاجات بالضرائب و الإجراءات التي تلزم الإدارة الجبائية .

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفين بالضريبة للجان المصالح .
- تلقي الطلبات التي يتقد بها قابضو الضرائب إلزامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاع دفع أقساط الضريبة أو الرسوم أو الحقوق غير قابلة للتحصيل و عرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة .

ب. مكتب الشكايات: ومن مهامه:

- تلقي الطلبات الرامية إلى الإعفاء أو تخفيض الضرائب التي أسست وعاءها المفتشية.
- تلقي الطلبات الرامية إلى الإعفاء من الزيادات أو التخفيضات أو العقوبات و التعويضات التي تطبقها قباضات الضرائب .

ج. مكتب التبليغات و الأمر بالصرف: ومن مهامه:

- تبليغ المكلفين بالضريبة و المصالح المعنية بالقرارات بعد استشارة لجان الطعن .
- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات الصادرة عن المدير الولائي في مجال المنازعات وكذا القرارات الصادرة في مجال الطعون الولائية .
- الأمر بالتخفيض و التصحيح بعد القابلية المقررة في مجال الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة .

4. المديرية الفرعية للوسائل: وتضم ثلاث مكاتب و هي :

أ. مكتب الموظفين و المستخدمين: ومن مهامه:

- تنظيم لجان المستخدمين و استدعائهم للاجتماع و تولي أمانتهم .
- تسيير المساعدين و متابعة مساهمهم المهني .
- المساهمة في إعداد برامج تحسين المستوى و تحديد معارف الأعوان الذين يزاولون نشاطاتهم .

ب. مكتب عمليات الميزانية: يتكفل هذا المكتب بدفع الرواتب و الجور للعمال و كذلك تسديد

نفقات الإدارة (الهاتف ، الكهرباء ..).

ج. مكتب الوسائل و تسير المطبوعات: من مهامه:

- يتكفل بجد العتاد و الوسائل .
- ضمان توزيع المطبوعات إلى غاية التكفل بها من طرف المفتشيات والقباضات المعنية .
- تقديم الاقتراحات الخاصة بإلغاء أو تعديل محتوى المطبوعات الجبائية إلى المديرية الجهوية للضرائب.

5. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:

بحكم أن الأهداف الأساسية من الإصلاح الجبائي هي محاربة الغش الضريبي فقد تم إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ، والتي تتخلص مهامها الأساسية في تحقيق المحاسبة الجبائية و ضمان حسن تبادل المعلومات ذات الطابع الجبائي و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة و هي تتكون من أربعة مكاتب كالاتي :

أ. مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: وتتركز مهامه في :

- تشكيل فهرس للصادرات المحلية للمعلومات التي تعني المحل الضريبي و مراقبته و كذا تحصيل الضريبة .
- تنفيذ برنامج التدخلات و البحث و التحري و كذلك الاطلاع بالإضافة إلى المعاينة و الميدانية .

ب. مكتب البطاقية و المقارنة: ويكلف بما يلي :

- تكوين و تسير مختلف البطاقات .
- التكفل ببطاقات التعريف الجبائية للمكلف بالضريبة .
- مراقبة و استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة و إعداد إحصائية و حصائل دورية لتقييم نشاطات المكتب .

ج. مكتب التحقيقات الجبائية: ومن مهامه:

- متابعة تنفيذ برنامج المراقبة و المراجعة .
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة .
- إعداد الوضعيات الإحصائية و التقارير الدورية التقييمية .

د. مكتب مراقبة التقييمات: يعمل هذا المكتب في شكل فرق يقوم بمهام :

- استلام و استغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً .
- المشاركة في أشغال التحسينو تقويم الضرائب المستحقة في عمليات بيع و شراء العقارات.
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية .

المبحث الثاني: : تحليل نتائج التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية المطبقة في مديرية الضرائب
 من أجل تحقيق أهداف مختلفة البرامج و السياسات تتحمل الدولة الجزائرية مسؤولية خاصة اتجاه تفعيل الرقابة الجبائية تماشيا مع مقتضيات الحكومة لذلك فان تفعيلها و معالجة النقائص المسجلة لن يكون ذا جدوى في ظل انحسار الدور الرقابي لدولة

المطلب الأول :الرقابة الجبائية المطبقة في مديرية الضرائب

1. التحقيق المحاسبي¹:

بغية إسقاط الجانب النظري للدراسة على الجانب التطبيقي قمنا بدراسة حالة (لنشاط مقاولة البناء العمومية) خضعت للرقابة الجبائية في عين المكان و المتمثلة في التحقيق المصوب .

- **التعريف بالمكلف :** بن بوسته يمارس نشاط مقاولة البناء والأشغال العمومية بداية من تاريخ: 18/03/2012 حسب السجل التجارى رقم 10 أ 00000 بالعنوان بلدية بلعائبة المسيلة والتابع إداريا لإقليم مفتشية الضرائب تحت المادة رقم : 0000000 والترقيم الجبائي : 00000
- **الوضعية الجبائية :**

الضرائب المباشرة :

المكلف يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح المهنية حسب المواد 1-2-3-11-85-104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إضافة إلى الرسم على حجم المعاملات وفقا للمواد 217-219-357 من نفس القانون المذكور أعلاه ،ولكون نشاط المكلف يشغل عمالا فهو خاضع للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الرواتب والأجور حسب نص المواد من 66 إلى 75 من نفس القانون.

الرسم على رقم الأعمال :

يخضع نشاط المكلف إجباريا إلى دفع الرسم على القيمة المضافة وهذا نظرا لطبيعة النشاط الممارس و طبقا لنص المواد 4-14 و معدل الرسم طبقا للمواد 21 و 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال مع حق خصم الرسم على المشتريات حسب نص المواد 29 و 30-32-41 ومايليها من نفس القانون المذكور أعلاه.

أ - التحقيقات الأولية :

قمنا بعملية البحث و التحقيق عن المعلومة الجبائية وذلك بمراسلة زبائن المكلف (الهيئات الإدارية و المالية)التي يتعامل معها المكلف ومقارنتها بالوثائق المحاسبية المقدمة وتتبع حركة الكشف البنكي والمعلومات الموجودة في الملف الجبائي إضافة إلى المراسلات الخارجية الواردة إلى المصلحة.

¹ ملحق رقم 1.

ب - التحقيقات المحاسبية :

- من حيث الشكل : تم تقديم الدفاتر المحاسبية التالية :

دفتر اليومية: مصادق و موقع عليه من طرف رئيس محكمة مقرة بتاريخ: 08/09/2014 و يحتوي على 90 صفحة

دفتر الجرد: مصادق و موقع عليه من طرف رئيس محكمة مقرة بتاريخ: 08/09/2014 و يحتوي على 48 ورقة

دفتر الأجور : مصادق و موقع عليه من طرف رئيس محكمة مقرة بتاريخ: 08/09/2014 و يحتوي على 48 ورقة

الدفاتر المساعدة : هذه الدفاتر ممسوكة بطريقة الإعلام الآلي و هي دفتر المشتريات ، دفتر المبيعات ، دفتر البنك دفتر الصندوق و دفتر العمليات المختلفة .من حيث المضمون :

تمت المقارنة بين الوثائق الثبوتية المقدمة وما تم تسجيله في الدفاتر المحاسبية .

التقييم العام للمحاسبة : تم قبول المحاسبة في تأسيس الأرباح

مراجعة أرقام الأعمال :-

تم الاعتماد في مراجعة أرقام الأعمال بالنسبة للفترة و المقبوضات بناء على فواتير ووضعيات الأشغال المقدمة والمعلومات المتوفرة بالملف الجبائي وكذا المراسلات الخارجية التي قمنا بها أثناء عملية التحقيق ومقارنتها بالتسجيلات المحاسبية المعتمدة من طرف المكلف إضافة إلى تتبع حركة الكشوف البنكية التي تم إحضارها من الوكالات البنكية والمعلومات المتوفرة بالملف الجبائي.

الجدول رقم 01:الفترة

2018	2017	2016	2015	البيان /السنوات
156 265 716	200 347 070	82 916 717	147 097 333	رقم الأعمال المفوتر المستخرج
156 265 716	190 612 545	82 916 717	147 097 333	رقم الأعمال المفوتر المصرح به
0	9 734 525	0	0	الفارق في رقم الأعمال

المصدر :المديرية الفرعية للرقابة الجبائية_المسيلة_

بالنسبة لسنة 2017 : الفارق في رقم الأعمال المفوتر عبارة عن عدم تسجيل خصم الضمان المدون على وضعيات الأشغال

الجدول رقم 02: المقبوضات

2018	2017	2016	2015	البيان /السنوات
148 953 366	190 612 546	138 168 190	80 345 157	رقم الأعمال المستخرج
148 953 366	190 612 546	138 168 190	80 345 157	رقم الأعمال المصرح G50
0	0	0	0	الفارق في رقم الأعمال

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية_المسيلة_

الجدول رقم 03: دراسة الاستهلاك

2016	2015	السنوات
خزف الصحي	الحشب الخاص بالنجارة العامة	البيان
3 813 072	0	الاستهلاكات الفعلية في المشاريع
5 005 410	6 666 666	الاستهلاكات المصرح بها
1 192 338	6 666 666	الفرق في الاستهلاكات المرفوض

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية_المسيلة_

بالنسبة لسنة 2018 :

بعد دراسة حساب 64 أعباء رسوم و ضرائب خلال هذه السنة تم ملاحظة خصم الرسم على القيمة المضافة من قاعدة الربح من طرف المكلف وهذا مخالف إلى التشريع الجبائي و عليه تم تصحيح الوضعية على النحو التالي :

الجدول رقم 04: تصحيح الوضعية الجبائية

2018	السنوات
حساب 64	البيان
11 443 763	مجموع الأعباء المخصومة المصرح بها
2 072 523	الرسم على النشاط المهني المخصوم لسنة 2016
2 016 302	الرسم على النشاط المهني المخصوم لسنة 2018
7 354 938	العيب المرفوض

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية_المسيلة_

نتائج التحقيق المحاسبي :

الجدول رقم 05: الرسم على النشاط المهني TAP :

2018	2017	2016	2015	البيان /السنوات
148 953 366	190 612 546	138 168 190	80 345 157	رقم الأعمال المقبوض المستخرج
148 953 366	190 612 546	138 168 190	80 345 157	رقم الأعمال المصرح G 50
0	0	0	0	الفارق في رقم الأعمال

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية_المسيلة_

تأسيس الأرباح :

تم دمج الأعباء المرفوضة و الفوارق في رقم الأعمال في الأرباح

الجدول رقم 06: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG :

	2018	2017	2016	2015	البيان /السنوات
	0	9 734 525	0	0	الفارق الناتج في رقم الأعمال
	7 354 938	0	1 192 338	6 666 666	الأعباء المرفوضة
	6 312 135	6 020 149	3 483 168	1 456 079	الربح المصرح به
	13 667 073	15 754 674	4 675 506	8 122 745	الربح المستخرج الخاضع
	2 077 247	1 975 052	1 087 109	377 628	الضريبة المصرح بها
	4 651 476	5 382 136	1 504 427	2 710 961	الضريبة المستخرجة
	2 574 228	3 407 084	417 318	2 333 333	الفارق

8 731 964	25%	25%	25%	25%	نسبة العقوبة
	643 557	851 771	104 330	583 333	العقوبة
2182991	3 217 785	4 258 855	521 648	2 916 666	المجموع العام
#####	2018	2017	2016	2015	البيان /السنوات
	%8,75	%7,86	%5,64	%5,52	

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية_المسيلة_

الجدول رقم 07: دراسة الرسم على القيمة المضافة: 202 697

2018	2017	2016	2015	البيان /السنوات
12 723 751	19 846 650	3 317 034	11 924 864	الرسم المستخرج
12 723 751	19 846 650	3 519 731	13 058 197	الرسم المصرح به
0	0	0	0	الرسم القابل للخصم
0	0	202 697	1 133 333	الرسم القابل للدمج

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية_المسيلة_

الجدول رقم 08: الرسم على المبيعات :

2018	2017	2 016	2015	البيان /السنوات
148 953	190 612	138 168	80 345	رقم الأعمال المقبوض
366	546	190	157	المستخرج
148 953	190 612	138 168	80 345	رقم الأعمال المصرح
366	546	190	157	G50
0	0	0	0	الفارق
0	0	0	0	الرسم المستحق
0	0	202 697	1 133 333	الرسم القابل للدمج
0	0	0	0	الرسم القابل للخصم

1 336 031	0	0	202 697	1 133 333	الرسم الواجب الدفع
	10%	10%	10%	25%	معدل العقوبة
303 603	0	0	20 270	283 333	مبلغ العقوبة
1 639 634	0	0	222 967	1 416 667	المجموع العام

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية_المسيلة_

ملاحظة جد هامة :

تبعاً لأحكام المادة 31 من قانون المالية لسنة 2012 المعدلة للمادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية، فإن لديكم إمكانية طلب التحكيم من المدير الولائي للضرائب للأسئلة المتعلقة بالوقائع أو القانون في الرد على قضيتكم موضوع التحقيق.

الجدول رقم 09: نتائج التحقيق :

10 067 994	الحقوق خارج غرامة التأخير
2 486 594	العقوبة
12 554 588	الحقوق الواجبة الدفع

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية_المسيلة_

المطلب الثاني : فعالية الرقابة الجبائية المعتمدة من طرف الإدارة الجبائية في تحصيل الضرائب

سنتطرق في هذا المطلب إلى الملفات المدروسة لعدة سنوات والمتأتية من طرف مصلحة الرقابة:

الجدول رقم 10: الإحصائيات لمدة أربع سنوات:²

السنوات /عدد الملفات	2016	2017	2018	2019
التحقيق المحاسبي	30	47	33	42
التحقيق المصوب	24	13	19	12
التحقيق المعمق	4	4	4	0
النتائج المحققة التحقيق المحاسبي	163,932,075	178,526,515	173,534,611	142,519,494
النتائج المحققة التحقيق المصوب	6,430,03	7,778,483	24,237,783	8,909,4369
النتائج المحققة التحقيق المعمق	3,097,140	3,863,553	11,491,987	0

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية_المسيلة_

التحليل:

يوضح الجدول أعلاه عدد القضايا التي تم التحقيق فيها على مستوى مكتب المراجعات الجبائية لولاية المسيلة خلال أربع سنوات و التي تضمنت التحقيق المحاسبي و التحقيق المصوب و التحقيق المعمق و النتائج التي توصل إليها المحققين خلال فترة التحقيق.

اختلاف الحقوق من سنة لأخرى قد يكون في عدد القضايا أو قد يكون في طبيعة الملفات التي يتم التحقيق فيها أي بمعنى قد يكون عد القضايا كبير لكن النتائج المتوصل إليها قليلة أما الغرامات فهي تتعلق بالحقوق التي تم التوصل إليها خلال عملية التحقيق.

² ملحق رقم 2.

خلاصة الفصل:

بعد تطرقنا إلى العمل الميداني وملاحظتنا كيفية تطبيق إجراءات التحقيق المحاسبي من مرحلة إرسال الإشعار بالتحقيق على غاية صدور نتائج التحقيق تبين لنا أن:

عملية التحقيق المحاسبي التي يقوم بها المحققون والتي تمس تصريحات ومحاسبة المكلفين تهدف إلى إعادة النظر أو التصحيح لرقم الأعمال والنتيجة الجبائية المصرح بها وذلك من خلال الإجراءات السابقة والتدقيق في السجلات المحاسبية والوثائق المقدمة من طرف المكلف كدفتر الجرد، دفتر اليومية والدفاتر المساعدة، فواتير البيع والشراء... الخ. ومدى تطابقها مع التصريحات الجبائية ومختلف الوثائق التي يمكن الحصول عليها من مختلف الجهات التي يتعامل معها الشخص الخاضع للتحقيق، ويخضع لهذا التحقيق الأشخاص الذين يمسون المحاسبة.

وفي حالة وجود فوارق في المداخل المصرح بها والمتعرف عليها، تقوم الإدارة الجبائية بإعادة تأسيس الضريبة على هذه الفوارق.

خاتمة

الخاتمة العامة:

حاولنا من خلال الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في " ما هو دور الذي تلعبه الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طرق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر؟", وهذا ما دفعنا للبحث في مجال الرقابة الجبائية باعتبارها من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لكشف التجاوزات التي يمكن أن يستعملها المكلف بالضريبة سواء عن حسن نية أو سوء نية, وهذا حفاظا على حقوق الخزينة باعتبارها أن الضرائب أهم مورد للخزينة العامة للدولة, حيث تركز الرقابة الجبائية على مجموعة من الإجراءات تنظم تدخل الإدارة الجبائية وتضمن حقوق المكلفين بالضريبة, وتؤدي مخالفتها وعدم الالتزام بها إلى بطلان إجراءات الرقابة الجبائية والنتائج المترتبة عنها.

واتضح أن لكل من المكلف والإدارة الجبائية حقوق وواجبات, في حين أصبح المكلف يتهرب من دفع مستحقاته لواجبة عليه معتبرا في ذلك أن الإدارة الجبائية نظاما تعسفيا, إلا أن هذه الأخيرة تحرص على الالتزام بالتشريعات والنصوص القانونية.

وقد تم كذلك الإعتماد على وسائل وطرق للتحقيق منها التحقيق المحاسبي حيث يهتم بمحاسبة المكلف شكلا ومضمونا من أجل إكتشاف الأخطاء المرتكبة, وإن كانت الرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي من أجمع الوسائل لمحاربة التهرب الضريبي إلا أنها تبقى قاصرة, وهذا لنقص الوسائل المادية والبشرية خاصة الكفاءات العليا في الميدان المحاسبي والقانوني, وإن نجح هذه الطرق في التحصيل الضريبي يتوقف على النظام الضريبي وعلى كفاءة الإدارة الضريبية في تطبيق القانون, كما أن هذه الأساليب لا تعطي النتائج المرجوة منها إذا لم تقترن بجملة لتوعية المكلفين بواجباتهم وحقوقهم, فقناعة المكلف بأن المال الذي يدفعه للدولة ضريبة لا يذهب عبثا, وإنما يستخدم للإصلاح والتطور والتنمية, وهو عامل أساسي لعدم التهرب من دفع الضريبة.

وبالإضافة إلى كل ما سبق وبعد التعرض للدراسة التطبيقية يتضح لنا دور الرقابة الجبائية في إكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة سهوا أو عمدا.

1. إختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى: تستعمل الرقابة الجبائية مختلف أدواتها وأجهزتها والممثلة في مفتشية الضرائب ومركز الضرائب, ومديرية البحث والمراجعات وأجهزة أخرى للتحصيل الضريبي, وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

بالنسبة للفرضية الثانية: أن تفعيل الرقابة الجبائية يتوقف على مدى فعالية أدواتها وأجهزتها، قد تحققت وهذا ما توصلنا إليه في كون تفعيل الرقابة الجبائية يتوقف على مدى فعالية ونشاط الإدارة الجبائية.

2. نتائج الدراسة:

- إن التنسيق التام بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها.
- يتم التبليغ النهائي عن عملية التحقيق في المحاسبة الذي يبين تسوية الوضعية الجبائية للمكلفين المعنيين والذي على أساسه يتم إصدار الورد الفردي الذي يبلغ نسخة منه لقاibus الضرائب من أجل التحصيل الفوري.
- للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة وتحمي المكلفين بالضريبة ويؤدي عدم الالتزام بها إلى فشل الرقابة في تحقيق أهدافها.
- يساعد التحقيق المحاسبي شكلا ومضمونا في اكتشاف العديد من الإغفالات المتعلقة بالفواتير الوهمية والتي تؤثر على التحصيل الضريبي.

وفي الأخير يستوجب على الإدارة الجبائية أن تلعب دورا في مجال الرقابة الجبائية بتوفير كل الوسائل المادية والبشرية والتشريعية المساعدة على تطوير المعايير الميدانية خاصة التحقيقات المحاسبية والبحث عن المعلومات ذات الطابع الجبائي التي تتسم بالمصدقية، وذلك باعتبار أن الرقابة الجبائية الفعالة هي الحل الوحيد لمحاربة ظاهرتي التهرب والغش الضريبي، ما يؤدي إلى توسيع الوعاء الضريبي بفرض ضرائب ورسوم إضافية مما يعني تحصيل موارد مالية أكثر وتوجيهها لأغراض تحقيقي التنمية المحلية.

3. الاقتراحات والتوصيات:

من خلال دراستنا لموضوع البحث واستخراج النتائج يمكننا أن نقدم التوصيات التالية:

- وضع نظم رقابية فعالة تمتاز بالدقة وسرعة اكتشاف المخالفات المرتكبة.
- ضرورة التنسيق المحلي والدولي بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى من أجل تزويدها بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين.
- ولتحقيق النجاح والفعالية في تحصيل الضرائب وجب الأخذ ببعض النقاط:
- تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة لتقليل الفجوة الموجودة بين الطرفين.

- تحسين الموارد والإمكانيات البشرية للإدارة الجبائية عن طريق دفع مكافأة لأعوان الرقابة الجبائية والتكوين المستمر بالإضافة إلى التدريب المستمر على الأدوات التكنولوجية المتطورة.
- يجب تحديد الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي ومعالجتها من خلال إنشاء هيئات خاصة بها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب :

- 1 - حامد عبد المجيد دراز, النظم الضريبية,الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1995 .
- 2 حلي زغدود, المالية العامة, الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2006.
- 3 محمد عباس محرزى, اقتصاديات المالية العامة, الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005.
- 4 بوزيد حميد, جباية المؤسسات, ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الثانية, الجزائر, 2007.
- 5 شعباني لطفي , "جباية المؤسسة "

2. مذكرات و أطروحات جامعية:

- 1 محفوظ مربي, تنظيم وصلاحيات الإدارة الجبائية في ظل إصلاحات الجيل الثالث للإدارة الجبائية الجزائرية, رسالة لنيل شهادة دكتوراه, تخصص قانون عام, كلية الحقوق, جامعة الجزائر 1, 2016\2017.
- 2 المالك عيشاوي وآخرون, إمكانية تطبيق نظام جباية الضرائب الالكترونية باستخدام بطاقة القياس المتوازن, دراسة ميدانية لمديرية الضرائب ولاية أدرار, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير, تخصص جباية المؤسسة, جامعة أدرار, 2014\2015 .
- 3 حسام فايز أحمد عبد الغفور, العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية, قدمت الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية, كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, فلسطين.
- 4 عبد المجيد رجاشته, تقييم الإصلاح الجبائي, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, تخصص تسيير المؤسسات, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف 1, 2018. 2019.
- 5 محمد قاسمي, فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية, حالة الجزائر خلال الفترة(2006_2016), جامعة البليدة 2, 2014.
- 6 سميحة معيش, آليات تفعيل التحصيل الضريبي لتحسين الإيرادات الضريبية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماستر الأكاديمي, تخصص مالية وجباية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, 2016/2017.

- 7 - تحليل يحيى, محمود عبد الحفيظ, الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي, تخصص محاسبة وجباية معمقة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, سنة 2018/2017
- 8 - داودي محمد, الادارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر, مذكرة نيل شهادة الماجستير, تخصص المالية العامة, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير, جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان. الجزائر, 2005_2006.
- 9 - أميرة جميعع, السعدية حفيظي, دور التحقيق المحاسبي في زيادة التحصيل الضريبي, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي, تخصص محاسبة وتدقيق, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, سنة 2020/2019.
- 10 - أدري عدنان, التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, تخصص علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر 3, 2010.
- 11 - عادل بن التومي, مباركة وهاب, الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي, تخصص تدقيق ومراقبة التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, سنة 2017/2016.
- 12 - سليمان عتير, دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2012/2011.
- 13 - نبيلة ساعد, الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي دراسة حالة مفتشية الضرائب في الأخرضرية, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية, تخصص محاسبة وتدقيق, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أكلبي محند أو الحاج, البويرة, 2015/2014.
- 14 - عبير وهي, تقييم نظام الرقابة الجبائية في الجزائر دراسة حالة مديرية كبريات المؤسسات 2015, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي, تخصص محاسبة وجباية معمقة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, 2020-2019.
- 15 - أسماء فلي, تفعيل الرقابة الجبائية والتجارية عن طريق الفرقة المشتركة دراسة حالة الفرقة المشتركة لولاية المسيلة خلال (2012-2014), مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية, تخصص محاسبة وتدقيق, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, 2015/2014.
- 16 - نجية زيلاب, فلة حميدي, دور الرقابة الجبائية في تحسين الإيرادات, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة, تخصص مالية المؤسسة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أكلبي محند أولحاج البويرة, 2018/2017.

- 17 - بلال درار, بلال زكري, دور الرقابة الجبائية في محاربة التهرب الضريبي, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية وجباية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوضياف المسيلة, 2017/2016.
- 18 - مصطفى العثماني, نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية, مذكرة نيل شهادة الماجستير, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المدية, الجزائر, 2008.
- 19 - مبروك حجار, "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة حالة مؤسسة حمادي لصناعة اكياس التغليف", مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2005/2006.

3. الملتقيات و المحاضرات :

- 1 بوعلام ولهي, نحو اطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة المالية، الملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف 21/20 أكتوبر, 2009.
- 2 المعياشي عجلان, ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر.(مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات باس سطيف 21/20 أكتوبر)

4. المجلات :

- 1 - د. هشام لبزة, د. محمد الهادي ضيف الله, تقدير دالة التحصيل الضريبي والتنبؤ لقيمه المستقبلية حالة الجزائر للفترة 1990-2020, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, العدد 10, 2017.

5. المواد :

- 1 المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية.

6. القوانين :

- 1 - قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة, وزارة المالية, المديرية العامة للضرائب, 2015.
- 2 قانون الاجراءات الجبائية, وزارة المالية, المديرية العامة للضرائب, 2015.
- 3 المرسوم التنفيذي رقم 06_3027 المؤرخ في 25 شعبان 1427 الموافق ل 18/09/2008م

4 للمتضمن تنظيم المصالح الخارجية للادارة الجبائية و صلاحيتها المادة 03منه,الجريدة الرسمية المؤرخة في 1رمضان 1427هـ الموافق ل 24/09/2006,العدد 59.

قائمة الملاحق

لملحق رقم 1: التبليغ للتحقيق المحاسبي

المديرية الولائية للضرائب : المسيلة
 عملية التحقيق رقم : (33 / 2019) المكلف : بتأريخ :
 اشعار بالتبليغ رقم : (/ 2019) بتاريخ :
 عدد الصفحات : ()

عموميات

التعريف بالمؤسسة :

السيد: بن بوسنة يمارس نشاط مقاوله البناء والاشغال العمومية بداية من تاريخ : 2012/03/18 حسب
 السجل التجارى رقم 10 أ 00000 بالعنوان بلدية بلعائبة المسيلة والتابع إداريا لإقليم مفتشية الضرائب تحت
 المادة رقم : 0000000 والترقيم الجبائى : 00000

الوضعية الجبائية :

الضرائب المباشرة :

المكلف يخضع للضريبة على الدخل الاجمالي فئة الأرباح المهنية حسب المواد 1-2-3-11-85-104 من قانون
 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إضافة الى الرسم على حجم المعاملات وفقا للمواد 217-219-357 من نفس
 القانون المذكور أعلاه، ولكون نشاط المكلف يشغل عمالا فهو خاضع للضريبة على الدخل الاجمالي فئة الرواتب
 والاجور حسب نص المواد من 66 الى 75 من نفس القانون .

الرسم على رقم الاعمال :

يخضع نشاط المكلف اجباريا الى دفع الرسم على القيمة المضافة وهذا نظرا لطبيعة النشاط الممارس وطبقا لنص
 المواد 14-4 و معدل الرسم طبقا للمواد 21 و 23 من قانون الرسم على رقم الاعمال مع حق خصم الرسم على
 المشتريات حسب نص المواد 29 و 30-32-41 ومايليه من نفس القانون المذكور أعلاه

التحقيقات الأولية :

قمنا بعملية البحث و التحقيق عن المعلومة الجبائية وذلك بمراسلة زبائن المكلف (الهيئات الإدارية و المالية) التي
 يتعامل معها المكلف ومقارنتها بالوثائق المحاسبية المقدمة وتتبع حركة الكشف البنكي والمعلومات الموجودة في
 الملف الجبائى إضافة الى المراسلات الخارجية الواردة الى المصلحة

التحقيقات المحاسبية :

من حيث الشكل : تم تقديم الدفاتر المحاسبية التالية :
 دفتر اليومية: مصادق و موقع عليه من طرف رئيس محكمة مقرة بتاريخ: 2014/09/08 و يحتوي على 90 صفحة
 دفتر الجرد: مصادق و موقع عليه من طرف رئيس محكمة مقرة بتاريخ: 2014/09/08 و يحتوى على 48 ورقة
 دفتر الأجور : مصادق و موقع عليه من طرف رئيس محكمة مقرة بتاريخ: 2014/09/08 و يحتوى على 48 ورقة
 الدفاتر المساعدة : هذه الدفاتر مسوكة بطريقة الاعلام الألي و هي دفتر المشتريات ، دفتر المبيعات ، دفتر البنك
 دفتر الصندوق و دفتر العمليات المختلفة .

من حيث المضمون :

تمت المقارنة بين الوثائق الثبوتية المقدمة وما تم تسجيله في الدفاتر المحاسبية .

التقييم العام للمحاسبة :

تم قبول المحاسبة في تأسيس الأرباح

مراجعة ارقام الاعمال :-

تم الاعتماد في مراجعة ارقام الاعمال بالنسبة للفترة والمقبوضات بناءا على فواتير ووضعيات الاشغال المقدمة
 والمعلومات المتوفرة بالملف الجبائى وكذا المراسلات الخارجية التي قمنا بها اثناء عملية التحقيق ومقارنتها
 بالتسجيلات المحاسبية المعتمدة من طرف المكلف إضافة الى تتبع حركة الكشف البنكية التي تم احضارها من الوكالات
 البنكية والمعلومات المتوفرة بالملف الجبائى

المديرية الولائية للضرائب : المسيلة
 عملية التحقيق رقم : ... (33 / 2019) المكلف : بن توستة
 اشعار بالتبليغ رقم : (/ 2019) بتاريخ :
 عدد الصفحات : ()

رقم الاعمال المفوتر:

تم الاعتماد في مراجعة ارقام الاعمال المفوترة بناء على فواتير و وضعيات الاشغال المقدمة و تتبع حركة الكشف
 البنكي إضافة إلى المراسلات الواردة إلى مصالحنا والمعلومات المتوفرة بالملف الجبائي

البيان / السنوات	2015	2016	2017	2018
رقم الاعمال المفوتر المستخرج	147 097 333	82 916 717	200 347 070	156 265 716
رقم الاعمال المفوتر المصوح به	147 097 333	82 916 717	190 612 545	156 265 716
الفارق في رقم الأعمال	0	0	9 734 525	0

بالنسبة لسنة 2017: الفارق في رقم الاعمال المفوتر عبارة عن عدم تسجيل خصم الضمان المدون على وضعيات الاشغال

رقم الأعمال المقبوض:

البيان / السنوات	2015	2016	2017	2018
رقم الاعمال المستخرج	80 345 157	138 168 190	190 612 546	148 953 366
رقم الاعمال المصوح G50	80 345 157	138 168 190	190 612 546	148 953 366
الفارق في رقم الأعمال	0	0	0	0

دراسة الأعباء

دراسة الاستهلاكات:

بعد دراسة الاستهلاكات خلال هذه السنة تم ملاحظة استهلاك مادة الحطب الخاص بالنجارة العامة نوع BOIS MIXTE BRF-BRS ومادة الخزف الصحي من طرف المكلف مقارنة الأشغال المنجزة و الموضحة في تفصيلات الكشف الحسابي لاشغال ETATS D ATTACHEMENT المعتمد من طرف مكتب الدراسات لسنة 2015 و 2016 كمايلي:

السنوات	2015	2016
البيان:	الخشب الخاص بالنجارة العامة	خزف الصحي
الاستهلاكات الفعلية في المشايخ	0	3 813 072
الاستهلاكات المصوح بها	6 666 666	5 005 410
الفارق في الاستهلاكات المرفوض	6 666 666	1 192 338

بالنسبة لسنة 2018:

بعد دراسة حساب 64 أعباء رسوم و ضرائب خلال هذه السنة تم ملاحظة خصم الرسم على القيمة المضافة من قاعدة الربح من طرف المكلف وهذا مخالف إلى التشريع الجبائي و عليه تم تصحيح الموضحة على النحو التالي:

السنوات	2018
البيان:	حساب 64
مجموع الاعباء المخصومة المصوح بها	11 443 763
الرسم على النشاط المهني المخصوم لسنة 2016	2 072 523
الرسم على النشاط المهني المخصوم لسنة 2018	2 016 302
العش المرفوض	7 354 938

نتائج التحقيق المحاسبي

الرسم على النشاط المهني TAP:

البيان / السنوات	2015	2016	2017	2018
رقم الاعمال المقبوض المستخرج	80 345 157	138 168 190	190 612 546	148 953 366
رقم الاعمال المصوح G 50	80 345 157	138 168 190	190 612 546	148 953 366
الفارق في رقم الأعمال	0	0	0	0

المديرية الولائية للضرائب : المسيلة
 عملية التحقيق رقم : ... (33 / 2019) المكلف : بن توستة
 اشعار بالتبليغ رقم : (/ 2019) بتاريخ :
 عدد الصفحات : ().....

تأسيس الأرباح :

الضريبة على الدخل الاجمالي : IRG

تم دمج الاعباء المرفوضة و الفوارق في رقم الاعمال في الارباح :

البيان / السنوات	2018	2017	2016	2015
الفارق الناتج في رقم الاعمال	0	9 734 525	0	0
الاعباء المرفوضة	7 354 938	0	1 192 338	6 666 666
الربح المصرح به	6 312 135	6 020 149	3 483 168	1 456 079
الربح المستخرج الخاضع	13 667 073	15 754 674	4 675 506	8 122 745
الضريبة المصرح بها	2 077 247	1 975 052	1 087 109	377 628
الضريبة المستخرجة	4 651 476	5 382 136	1 504 427	2 710 961
الفارق	8 731 964	2 574 228	417 318	2 333 333
نسبة العقوبة	25%	25%	25%	25%
العقوبة	2 182 991	643 557	851 771	583 333
المجموع العام	10 914 955	3 217 785	4 258 855	2 916 666

8,75% 7,86% 5,64% 5,52%

202 697

دراسة الرسم على القيمة المضافة :

البيان / السنوات	2018	2017	2016	2015
الرسم المستخرج	12 723 751	19 846 650	3 317 034	11 924 864
الرسم المصرح به	12 723 751	19 846 650	3 519 731	13 058 197
الرسم القابل للخصم	0	0	0	0
الرسم القابل للدمج	0	0	202 697	1 133 333

الرسم على المبيعات :

البيان / السنوات	2018	2017	2016	2015
رقم الاعمال المقبوض المستخرج	148 953 366	190 612 546	138 168 190	80 345 157
رقم الاعمال المصرح G50	148 953 366	190 612 546	138 168 190	80 345 157
الفارق	0	0	0	0
الرسم المستحق	0	0	0	0
الرسم القابل للدمج	0	0	202 697	1 133 333
الرسم القابل للخصم	0	0	0	0
الرسم الواجب الدفع	1 336 031	0	202 697	1 133 333
معدن العقوبة	10%	10%	10%	25%
مبلغ العقوبة	303 603	0	20 270	283 333
المجموع العام	1 639 634	0	222 967	1 416 667

ملاحظة جد هامة :

تبعا لاحكام المادة 31 من قانون المالية لسنة 2012 المعدلة للمادة 20 من قانون الاجراءات الجبائية، فان لديكم إمكانية طلب التحكيم من المدير الولائي للضرائب للأسئلة المتعلقة بالوقائع أو القانون في الرد على قضيتكم موضوع التحقيق.

10 067 994	الحق في خراج غرامة التساخر
2 486 594	العقوبة
12 554 588	الحق في الواجبة الدفع

الملحق رقم 2: إحصائيات التحقيق المحاسبي

إحصائيات التحقيق المحاسبي والمصوب والمعق للسنوات 2016/2017/2018/2019

السنوات / عدد الملاك	2016	2017	2018	2019
التحقيق المحاسبي	30	47	33	42
التحقيق المصوب	24	13	19	12
التحقيق المعقل	4	4	4	0
النتائج المعطلة التحقيق المحاسبي	163,932,075	178,526,515	173,534,611	142,519,494
النتائج المعطلة التحقيق المصوب	6,430,113	7,778,483	24,237,783	8,909,369
النتائج المعطلة التحقيق المعقل	3,097,140	3,863,553	11,491,987	0

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série 0 n° 2

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
 المديرية العامة للضرائب

FICHE DE SITUATION DE PATRIMOINE

NOM & PRENOM/RAISON SOCIALE :
 ACTIVITE :
 ADRESSE :

Renseignements demandés	Réponses du contribuable vérifié
<p>I. Etes-vous propriétaire à votre nom, à celui de votre épouse ou de vos enfants mineurs? (1)</p> <p>En Algérie :</p> <p>1.1. De biens immobiliers : (Terrains, immeubles) Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/> (2)</p> <p>Si oui, précisez :</p> <ul style="list-style-type: none"> • La nature : • L'origine : • La situation : • S'il s'agit d'une construction (terminée ou en cours) ? précisez : • La date d'acquisition : • Le prix : <p>1.2. De fonds de commerce : Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/> (2)</p> <p>Si oui, indiquez :</p> <ul style="list-style-type: none"> • La situation : • Le prix d'acquisition : <p>1.3. De matériel de transport, de travaux publics et autres : Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/> (2)</p> <p>Si Oui, précisez :</p> <ul style="list-style-type: none"> • La nature de la marque : • Le prix d'acquisition : <p>1.4. De véhicule de tourisme : Oui <input type="checkbox"/> Non <input type="checkbox"/> (2)</p> <p>Si oui, indiquez :</p> <ul style="list-style-type: none"> • Le nombre ainsi que la marque : • La puissance, l'année et la valeur d'acquisition de chaque véhicule : 	

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 19 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS MSILA

وزارة المالية
المديرية العامة للمضرائب
مديرية الضرائب لولاية المسيلة

MSILA

Le

**Procès Verbal de Constat
Matériel des Eléments Physiques d' Exploitation
(Art. 20/4 CPF)**

Nous soussigné (s) زرقاد حسين - بغدادي عبد القادر - شريف حشاني - عبد الكريم راجعي

Nous nous sommes rendus en date du 24/06/2019 à 09 Heures 30 minutes
dans les locaux professionnels de SARLB A D MC sise au
CITE 110 LOGT - MSILA représentée par monsieur
REGUIG BERRA TAHAR en sa qualité de GERANT

Suite à la remise, contre accusé de réception, de l'avis de vérification N° 201
du 11/06/2019 nous l'avons informé que nous allons procéder à la constatation matérielle des
éléments physiques de l'exploitation y annexés.

L'intéressé (e) a assisté (e) à ce contrôle inopiné: Oui Non

Nom/ Prénom du gérant ou de son
représentant légal (1)

[Signature area for the manager or legal representative]

Nom/ Prénom et Grade
des vérificateurs

[Signature area for the inspectors]

(1) Mention doit être portée sur le PV en cas de refus de signature.

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 24

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

**Fiche de fin des travaux
de Vérification**

Le

Numéro de l'affaire

Numéro d'identification Fiscale

Nom / Prénom ou raison sociale

Activité

Avis de vérification N° du

Date de fin des travaux sur place.....

Date de notification des résultats de la vérification.....

Date de notification de la position définitive de l'administration.

Chef de brigade

Nom / Prénom et Grade des vérificateurs

1.5. D'autres biens : (yatch, chevaux de courseetc.)
 Oui Non (2)

Si oui, précisez :

- La nature :
- Le prix d'acquisition :

II. Etes-vous associé dans une société commerciale :

Oui Non (2)

Si oui, indiquez :

- La forme juridique :
- La raison sociale :
- L'adresse : _____

A l'étranger :

1. De biens immobiliers : (Terrains, immeubles)
 Oui Non (2)

Si oui, précisez :

- La nature :
- L'origine :
- La situation :
- S'il s'agit d'une construction (terminée ou en cours) ?
 précisez :
- La date d'acquisition :
- Le prix :

2. De fonds de commerce : Oui Non (2)

Si oui, indiquez :

- La situation :
- Le prix d'acquisition :

III. Disposez-vous de comptes financiers :

En Algérie : Oui Non (2)

Si oui, indiquez :

- L'institution financière :
- Le (es) agence (s) :
- Le (s) numéro (s) de compte (s) :

A l'étranger : Oui Non (2)

Si oui, indiquez :

- L'institution financière :
- Le (s) agence (s) :
- Le (s) numéro (s) de compte (s) :

(1)Précisez pour chacune des rubriques le nom du propriétaire.

(2)A cocher.

NB : Toute omission ou insuffisance constatée par rapport à votre situation patrimoniale réelle sera considérée comme manœuvre frauduleuse passible des sanctions prévues à l'article 21 du Code des Procédures Fiscales

Certifié exact

A _____ LE _____
Signature du contribuable

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série D n° 15

MINISTRE DES FINANCES

Direction générale des impôts

[Redacted area]

IDENTIFIANT FISCAL

[Redacted area]

CODE TERRITOIRE

[Redacted area]

CODE ACTIVITE

[Redacted area]

NUMERO D'ARTICLE

[Redacted area]

RAPPORT DE VERIFICATION DE COMPTABILITE

N° [Redacted] / [Redacted]

Entreprise vérifiée : [Redacted]

Brigade de vérification n° [Redacted]

Activité : [Redacted]

Agents vérificateurs :

Adresse : [Redacted]

[Redacted area]

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 23

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Fiche de début des travaux
de Vérification

Le

Numéro de l'affaire

Numéro d'identification Fiscale.

Nom / Prénom ou raison sociale.

Activité.

Adresse.

Tel.

Avis de vérification N°

du

Remis-le.....

Période à vérifier du au.

Noms, prénoms et grades des agents vérificateurs :

Date de début des travaux préparatoires

Date du contrôle inopiné (1).....

Date d'intervention sur place (Contrôle au fond)

Chef de brigade

Nom/ Prénom et grade des vérificateurs

(1) à remplir en cas de contrôle inopiné

ANNEXE

Série O n° 15

B/ CONTROLE DE LA VERIFICATION DE COMPTABILITE
(Direction régionale des impôts)

1°/ Date du contrôle du rapport de vérification : [REDACTED]

2°/ Date de l'envoi à l'administration centrale de la fiche de synthèse : [REDACTED]

3°/ Observations de la direction régionale des Impôts :

[REDACTED]

4°/ Réponse de la direction des Impôts de Wilaya :

[REDACTED]

5°/ Décision proposée par la D.R.I :

[REDACTED]

Série O n° 15

A/ GENERALITES

1. Renseignements relatifs à l'entreprise vérifiée :

- Forme juridique :
- Date de création ou de passage à la forme juridique actuelle :
- Désignation de l'exploitant-directeur général :
- Situation du gérant, s'il s'agit d'une SARL :
 - Associé Majoritaire :
 - Associé Minoritaire :
 - Non Associé :
- Désignation des associés et répartition des actions ou des parts sociales :.....

- Adresse personnelle de l'exploitant ou de l'associé, gérant majoritaire :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : جيمية حسنة المولود(ة) بتاريخ: 1994/12/09 ب. المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 23133082 الصادرة بتاريخ: 2018/07/08 عن: المسيلة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة العلوم الاقتصادية تخصص: خلال السنة الجامعية: 2017-2018
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: ".....
على طريقته
المسيلة

أصريح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة و النزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2018/11/14

التوقيع و البصمة

.....



*بحرر كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

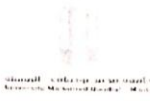
Université Mohamed Boudiafa M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:

تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): 3 نمنور محمد المولود(ة) بتاريخ: 1997/07/24 ب:
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 20.46.573... الصادرة بتاريخ: 2010/02/03 عن:
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم الاقتصاد والتخصص: خلال السنة الجامعية:
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان " :
على طريق تسجيل المراقبة لبياناتك حررته طالبة صيربية الجزائرية
.....

أصبح بشرقي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة و النزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/11

التوقيع و البصمة

.....



* يحذر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
** يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

ملخص:

خلصنا في النهاية إلى أن الرقابة الجبائية والتي تعتبر وسيلة قانونية مفروضة على الأشخاص المكلفين بالضريبة, وعند التحكم فيها بشكل سليم من قبل الإدارة الجبائية تهدف إلى التحقق من مدى صحة المعلومات المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين, وقادرة على تفعيل وتنمية التحصيل الضريبي, وهذا وفقا للحصيلة الضريبية المحققة من عملية الرقابة الجبائية التي تمثل حقوق الخزينة العمومية التي انتهكت من طرف المتهربين ضريبيا.

كلمات مفتاحية:

الرقابة الجبائية, التحصيل الضريبي, الإدارة الجبائية.

Summary:

In the end, we concluded that the tax control, which is a legal means imposed on taxpayers, and when properly controlled by the tax administration, aims to verify the validity of the information declared by the subject taxpayers, and is able to activate and develop tax collection, and this is according to the outcome tax realized from the tax control process, which represents the rights of the public treasury that have been violated by tax evaders.

Keywords:

Tax control, Tax collection, Tax administration.